حملة "الإعدام قرار سياسي" تشهد تفاعلاً واسعاً

نبأ – تفاعُل واسع شهدَته حملة "الإعدام قرار سياسي"، على منصّات التواصل الاجتماعي، طالبَ المُشاركون عبرَها بوقف الإعدامات التعسُفية بحق معتقَلي الرأي في السعودية. وتصدّر وسْمُ الحملة قوائمَ التداول في عددٍ منَ الدول.

وعبر منصّة "إكس"، أكّد الدكتور أحمد مصطفى الكاتب أنّ "القتَلة لا يورِثون سوى القتل، وأبناء القتَلة لا يعرفون إلّا طريقَ الدم والهدم، مُتحدّثًا عن نهج آل سعود المُتّبَع.

ناشط آخَر سردَ الحاصل بأنه "بعد أن يتمّ إعدام الأبرياء في السعودية، يمنع النظام أهالي الشهداء من اللقاء الأخير، ومعرفة مكان الدفن، واستقبال التعازي، وإقامة مجلس عزاء".

فيما سلّطَ نشَطاء آخَرون الضَوء على انتهاج النظام السعودي سياسةَ الإعدام لمعتقَلي رأي منَ القطيف والأحساء وإخفاء جثامينهم، نتيجةً لتغريدة أو لمُشاركة في مجلسٍ شعبي. وتناول غيرُهم ملفّ إعدام القاصرين، والتعذيبَ القسري، والمحاكمات غير العادلة.

الحملةُ شهدَت كذلك تداوُلَ شهاداتٍ لأهالي المُعدَمين وتغريداتٍ تضامُنية مع الشهداء، وسط دعواتٍ لتوثيق الجرائم وكشفها للرأي العام بُغيةَ مُحاسبة نظامٍ دمَوي ينتهكُ حقوقَ الإنسان مِن جهة، ويُحاول تلميعَ صورته مِن جهةٍ أُخرى.